ملامح من انجازات وبرامج

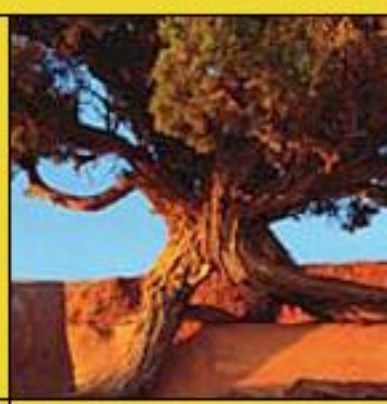

للمجلس الاعلي للبيئة والموارد الطبيعية
الامانة العامة

في الفترة بين ١٩٩٤ - ٢٠٠٤

الاطار المؤسسي (١)

- في عام ١٩٩٢ صدر قانون بانشاء المجلس الاعلي للبيئة والموارد الطبيعية وبناء عليه تم تشكيل المجلس بقرار من مجلس الوزراء يرأس المجلس رئيس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين (٩ وزراء).
- وفي عام ١٩٩٥ انشئت اول وزارة للبيئة واصبح المجلس الذراع الفني لها
- تم الغاء قانون المجلس الاعلي للبيئة والموارد الطبيعية بواسطة قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٦) بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٩٥
- وفي عام ٢٠٠١ تم اصدار قانون حماية البيئة استوعب قانوناً للمجلس الاعلي للبيئة والموارد الطبيعية

الاطار المؤسسي (٢)

- وفقاً لأحكام قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠١م تنشأ مجالس ولائية للبيئة بموجب قانون ولائي ويكون لها الاختصاصات الممنوحة للمجلس.
- تكونت ١٠ مجالس ولائية للربط والتنسيق ولتنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية.
- الولايات هي: ولاية نهر النيل ، القضارف ، سنار ، الشمالية ، كسلا ، شمال دارفور ، جنوب دارفور ، شمال كردفان. الجزيرة والبحر الأحمر.
- قامت الوزارة بمخاطبة باقي الولايات للاسراع في انشاء مجالسها.

مهام واختصاصات المجلس (١)

- رسم السياسة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة فيما يتعلق:
  - بحماية وصيانة البيئة بوجهٍ عام.
  - بحماية وتنمية الموارد الطبيعية
- تنسيق أعمال المجالس الولائية والجهود الرامية إلي:
  - حصر موارد البلاد الطبيعية وتقويمها ، واستخداماتها حالياً ومستقبلاً
  - تحديد المناطق المعرضة لأخطار التدهور البيئي
- تشجيع البحث العلمي في كافة مجالات البيئة والموارد الطبيعية
- نشر الوعي البيئي

مهام واختصاصات المجلس (٢)

- وضع الاستراتيجيات والبرامج طويلة المدي في مجال البيئة والموارد الطبيعية والمتابعة والتنفيذ بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- المراجعة الدورية للتشريعات ذات الصلة بالبيئة والموارد الطبيعية
- تشكيل لجان فنية متخصصة لمعاونة المجلس في أداء أعماله.
- استقطاب مصادر التمويل الحكومية والشعبية والمحلية والدولية .
- تنسيق جهود الدولة للإنضمام للاتفاقيات الخاصة بالبيئة والتنسيق بين الجهات المناط بها تنفيذ تلك الاتفاقيات.
- دراسة تقويم وتحديد الآثار البيئية للتنمية ومشاريعها

الاطار القانوني (١)

- صدر قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠١م في ٥ يونيو ٢٠٠١م.
- ويشتمل هذا القانون علي:
  - الاهداف والسياسات والموجهات العامة لحماية البيئة
  - التقويم والمتابعة البيئية للمشروعات
  - المخالفات والجزاءات والعقوبات والتي تختص بها محاكم خاصة بالبيئة

الاطار القانوني (٢)

- اللوائح والقوانين الاخرى والاجراءات المكملة للقانون البيئي:

وعلي هدي هذا القانون أصدرت عديد من الجهات لوائح تحكم العمل البيئي بها وتشمل :

- لائحة تلوث النفط - وزارة الطاقة والتعدين.
- لائحة المواد المستنزفة لطبقة الأوزون - وزارة الصناعة.
- لائحة التعامل مع النفايات السامة الخطرة.
- القانون البحري - المصلحة البحرية.
- العمل لاعداد لائحة تحديد الآثار البيئية

علاقات المجلس الخارجية

- **تعتبر الامانة العامة للمجلس مركز الاتصال الوطني للكثير من الجهات العالمية والاقليمية العاملة في مجال البيئة منها:**

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا "سيداري".
- مجلس وزراء البيئة الأفارقة
- مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
- مجلس الأرض.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- المرفق العالمي للبيئة
- الهيئة الإقليمية للمحافظة علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.
- بالاضافة الي ارتباطاته المباشرة مع السكرتاريات والمؤسسات التابعة لكثير من اتفاقيات البيئة الدولية.

الاتفاقيات الدولية

- تعتبر الامانة العامة للمجلس نقطة الاتصال والتنسيق لأنشطة وبرامج عدد من الاتفاقيات البيئية التي صادق عليها السودان و تشمل:
  - الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي.
  - الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ.
  - بروتوكول مونتريال للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
  - اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.
  - الاتفاقية الدولية للملوثات الكيميائية العضوية الثابتة.
  - اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.
  - تتواصل الجهود الآن لإنضمام السودان لإتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وبروتوكول كيوتو التابع للاتفاقية الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول السلامة الحيوية المنبثق عن اتفاقية التنوع الأحيائي.

مشاريع المجلس

- تنفذ الامانة العامة للمجلس عدداً من المشاريع في مجال البيئة تهدف للآتي:
  - بناء القدرات الفنية والمؤسسية في مجال الادارة البيئية
  - تهيئة المؤسسات الوطنية للقيام بدورها للايفاء بالتزامات السودان تجاه الاتفاقيات الدولية
  - اعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية طويلة المدى في مجال البيئة والموارد الطبيعية
  - اجراء الدراسات والبحوث وبناء قواعد المعلومات البيئية
  - تفعيل المشاركة وتطوير آليات التنسيق في مجال العمل البيئي
  - نشر المعرفة والوعي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة

١. مشروع بناء القدرات للتنمية المستدامة وحماية البيئة (١)

- بلغ تمويل المشروع ٥٠٠ الف دولار من لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة
- بدأ العمل فيه في عام ١٩٩٦ وانتهى في ١٩٩٩
- الهدف بناء القدرات في مجال التخطيط ودمج عناصر البيئة في الخطط القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال تنفيذ أكثر من (٢٠) مشروعاً صغيراً في مختلف الولايات يحوي عناصر البيئة والتنمية المستدامة (مشاريع رائدة).
- تم إصدار مرشد "نحو خطة ولائية للعمل البيئي" في ولايات القضارف ونهر النيل وسنار وشمال درافور

1. مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (٢)

- ينفذ بالتنسيق مع المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ووزارة المالية
- تم عقد العديد من ورش العمل لبناء القدرات في مجال وضع الاستراتيجيات ولمناقشة كيفية دمج عناصر البيئة في التنمية.
- متوقع ان يكتمل العمل في الاستراتيجية خلال عام ٢٠٠٥م لتكون جاهزة للتنفيذ ببداية عام ٢٠٠٦ حسب قرارات الأمم المتحدة في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة.

٢. مشروع تنفيذ بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون (١)

- صادق السودان علي اتفاقية فيينا وبروتكول مونتريال بشأن حماية طبقة الأوزون في يناير ١٩٩٣.
- بلغ تمويل المشروع مبلغ ٣٥٠ الف دولار من اليونيدو
- بدا العمل فيه في ١٩٩٧وانتهت المراحل الاولي في ٢٠٠٠
- تم تنفيذ أربعة مشاريع استثمارية ممولة من صندوق الأوزون بهدف التحول الي التكنولوجيا الصديقة لطبقة الاوزون .

٢. مشروع تنفيذ بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون (٢)

- تم تنفيذ خطة إدارة المواد المبردة بالسودان والتي شملت:
  - تدريب المدربين في مجال تقنيات التبريد الحديثة حيث تم تدريب نحو ٦٠ مدرباً من الجامعات ومراكز التدريب المهني.
  - إنشاء ١٠ مراكز بمختلف انحاء السودان للقيام بمهام التدريب واسترجاع وإعادة تدوير واستخدام غازات التبريد.
  - تدريب نحو ١٢٠ من فنيي التبريد أصحاب ورش صيانة الثلاجات وأجهزة التبريد.
  - تدريب ضباط الجمارك علي ضبط ورقابة استيراد المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

٢. مشروع تنفيذ بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون (٣)

- تم تخفيض استهلاك المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال من ٦٠٢ طن في عام ١٩٩١ إلي متوسط استهلاك قدره ٤٥٦,٨ طن خلال الأعوام (١٩٩٥ – ١٩٩٧) ثم الى ٢٩٢,٥ طن في عام ٢٠٠٠ وأخيراً إلي ٢٧١ طن في عام ٢٠٠٢
- سيتم التخلص الكامل من استخدام المواد الضارة بطبقة الأوزون بالسودان بحلول عام ٢٠٠٧ أي قبل ٣ سنوات من الموعد المحدد بالبروتوكول.
- تم اختيار السودان لتمثيل المجموعة الأفريقية في اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال لإنجازاته المتميزه في هذا المشروع.

٤. مشروع بناء القدرات لتمكين السودان من مقابلة اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ

- صادق السودان علي هذه الاتفاقية في نوفمبر ١٩٩٣
- بلغ تمويل المشروع ٤٠٠ الف دولار من المرفق العالمي للبيئة GEF و الـ UNDP
- بدأ العمل فيه في بداية عام ١٩٩٨ وانتهى في نهاية ٢٠٠١
- تم اعداد تقرير الاتصال الوطني للسودان وتسليمه لسكرتارية الاتفاقية ايفاءاً بالتزامات السودان
- تم تدريب اكثر من ٣٠٠ مهني وشارك في الدراسات العلمية وصياغة التقرير ومراجعته اكثر من ٢٠٠ خبيراً.

تم وضع اطار عام لاستراتيجية وطنيه تهدف لتنفيذ اتفاقية تغير المناخ

- تهدف الى الاتي:
  - زيادة المعرفة العلمية والفهم لظاهرة تغير المناخ واثارها المتوقعة علي السودان.
  - بناء القدرات الفنية والمؤسسية وتهيئة البيئة المناسبة لاستيعاب آثار تغير المناخ في برامج التنمية الوطنية.
  - نشر الوعي والمعرفة لدي كافة المؤسسات و قطاعات المجتمع.
  - التنسيق والتكامل مع الاتفاقيات البيئية الاخرى في مجالات التنفيذ المختلفة.
  - اعداد برنامج وطني للتأقلم على آثار تغير المناخ.
  - اعداد برنامج وطني لخفض معدلات الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري في القطاعات المعنية.
  - توصيات، مقترحات سياسات ومشاريع في مختلف القطاعات

انشطة استكمال وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ

بدأت بتنفيذ ثلاثة مشاريع:

1. مشروع استراتيجيات بيئية للتصدي لاثار تغير المناخ وتم تمويله من GEF وUNEP (١٥٠ الف دولار). ويجري تنفيذه الان

- بدأ العمل فيه في منتصف عام ٢٠٠١ وينتهي بنهاية ٢٠٠٤م
- يهدف الي حصر النماذج الناجحة في التأقلم مع ظاهرة الجفاف من التجارب السابقة للمجتمعات المحلية او بواسطة المشاريع في مجالات درء الكوارث وادارة الموارد الطبيعية.

2. مشروع الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع اثار تغير المناخ تم تمويله من الـ GEF والـ UNDP بحوالي ٣٩٠ الف دولار (يونيو ٢٠٠٤- يونيو ٢٠٠٦). يهدف الي اعداد برامج للتكيف مع اثار تغير المناخ في القطاعات المختلفة (الامن الغذائي، المياه، الصحة .....الخ) . لتقوم بتمويل تنفيذها الاتفاقية
3. مشروع بناء القدرات في مجال الادارة البيئية (NCSA) بتمويل وقدره ٢٠٠ الف دولار من الـ UNDP وهو يهدف الي التنسيق والتكامل بين اتفاقيات تغير المناخ، التنوع الحيوي والتصحر سيبدأ العمل فيه بنهاية العام الحالي ٢٠٠٤ و ينتهي بنهاية عام ٢٠٠٦.

٥. مشروع التنوع الاحيائي بالسودان(1)

- وقع السودان علي الاتفاقية في يونيو ١٩٩٢ "بقمة الأرض" في ريوديجانيرو ثم صادق في أكتوبر ١٩٩٥
- بلغ تمويل مشروع الاستراتيجية وخطة العمل القومية للتنوع الحيوي مبلغ ٣٣٤ الف دولار
- بدأ العمل فيه في عام ١٩٩٩ وانتهى في عام ٢٠٠٢

٥. مشروع التنوع الاحيائي بالسودان (٢)

تمكن المشروع من عمل الآتي:

- حصر التنوع الأحيائي في كافة ولايات السودان (غابات ، مراعي ، حياة برية ، محاصيل ، حيوانات مستأنسة ، مياه عذبة ، حشرات وبيئات ساحلية).
- دأبت امانة المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية علي إشراك المؤسسات البحثية والأكاديمية ذات الصلة وقامت بدورها التنسيقي في هذا الحصر الضخم للتنوع الأحيائي. حيث اشترك ما يربو علي ٦٠ خبيراً وطنياً في انجاز مهمة الحصر.
- نسقت أمانة المجلس من خلال المشروع لحملة توعية واسعة علي مستويات المجتمع المختلفة للتعريف بالتنوع الأحيائي وأهمية الحفاظ عليه. اشتملت الحملة علي ١٠ ورش عمل ٥ منها بالولايات و٥ أخري قومية.

٥. مشروع التنوع الاحيائي بالسودان (٣)

- تم وضع الاستراتيجية وخطة العمل القومية للتنوع الأحيائي بالسودان. وأجازها مجلس الوزراء الموقر في جلسته رقم (٢٦) بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠١م بقرار رقم (٤٣٩). كما أشاد مجلس الوزراء الموقر بالجهد والجهات التي أسهمت في وضع الاستراتيجية.
- كان وضع الاستراتيجية جزءاً من الايفاء بالتزام الدولة تجاه اتفاقية التنوع الأحيائي وتكملة للالتزام فقد تمكنت أمانة المجلس من كتابة التقرير القطري الأول وتم تسليم ذلك لسكرتارية الاتفاقية في الوقت المطلوب.

٥. مشروع التنوع الاحيائي بالسودان (٤)

- حصل السودان علي تمويل إضافي ١٠٠ الف دولار من الـ GEF حيث تم حصر القدرات المطلوبة حسب الأولويات لتنفيذ خطة العمل القومية للتنوع الأحيائي.
- تم تحديد الاحتياجات والقدرات الوطنية لدعم العمل في تصنيف النباتات والحيوانات وتحديد الاحتياجات التشريعية للحصول علي وتبادل الموارد الوراثية.
- بلغ عدد الذين ساهموا في الأنشطة المختلفة للمرحلة الثانية ما يفوق ال ٧٥ خبيراً وطنياً يمثلون المؤسسات والإدارات ومراكز البحوث والجامعات.

٦. مشروع تنمية محمية الدندر (١)

- التمويل من الـ GEF و UNDP وقدره ١,٥٩٠,٠٠٠ دولار (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣) في المرحلة الاولى. ووزارة الطاقة بحوالي ٣٠ الف دولار لدعم الطاقة الشمسية
- مولت الـ UNDP المرحله الثانية للمشروع (١,٦٢٧,٠٠٠ دولار) يوليو ٢٠٠٤ – مايو ٢٠٠٧.
- الاشراف علي التنفيذ تقوم به أمانة المجلس الاعلي للبيئة والادارة العامة لحماية الحياة البرية.
- يهدف المشروع إلي صون التنوع الأحيائي بمحمية الدندر و إشراك المجتمعات المحلية في ادارة الموارد والاستفادة منها.

٦. مشروع تنمية محمية الدندر (٢)

شارك في تنفيذ المشروع كلٍ من:

- الإدارة العامة للحياة البرية.
- مركز أبحاث الحياة البرية.
- الهيئة القومية للغابات.
- إدارة المراعي والعلف.
- الجمعية السودانية لحماية البيئة.
- إتحادات الرعاة والمزارعين.
- ولايات: سنار – النيل الازرق - القضارف

- يستهدف المشروع المجتمعات التي تعيش بداخل وحول محمية الدندر والذين يعيشون داخل قري تتوزع تبعيتها بين ولايات سنار والقضارف والنيل الأزرق ويقدر عددهم بحوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

٦. مشروع تنمية محمية الدندر(٣)

- ما تم تنفيذه في المرحلة الاولى:
  - اعداد الخطة الادارية للمحمية
  - بناء قدرات العاملين في المحمية عن طريق التدريب المتخصص
  - زيادة الطاقة الايوائية للمحمية ببناء ٥ وحدات سكنية (نزل سياحي)
  - ترسيم حدود المحمية
  - اصلاح بيئة الميعات
  - توفير خدمات اساسية في عديد من المواقع داخل المحمية (مياه ، كهرباء)
  - توفير بعض المعينات لتحسين الحماية

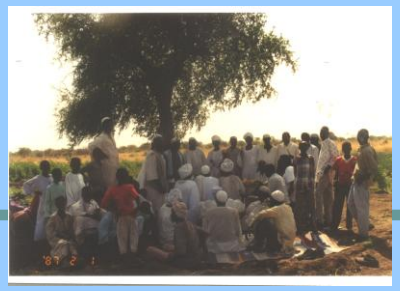

٦. مشروع تنمية محمية الدندر (٤)

- ما تم تنفيذه في المرحلة الاولى:
  - تم تكوين ٢٥ لجنة لتطوير القرى بالولايات الثلاث ونالوا تدريباً متخصصاً (١٨ حلقة تدريبية)
  - تمويل انشطة استثمارية فردية وجماعية عبر الصندوق الدوار (اكثر من ٢٠ مليون دينار)
  - توفير بعض الخدمات الاساسية (١٤ مضخة مياه + ٧ وحدات طاقة شمسية)

٧. مشروع الملوثات العضوية الثابته

- التمويل من GEF وقدره ٥٠٠ الف دولار
- بداية العمل ٢٠٠٤ والنهاية في ٢٠٠٦
- يهدف المشروع الي:
  - اجراء مسوحات للقطاعات ذات الصلة لرصد الملوثات العضوية
  - خلق وعي بالاتفاقية وبخطورة الملوثات
  - دراسة التشريعات التي تتناول الحد من استعمال هذه المواد

٨. مشروع السلامة الحيوية

- التمويل من GEF ١٥٨ الف دولار
- بداية العمل في ٢٠٠٣م والنهاية في ٢٠٠٥م
- يهدف المشروع الي:
  - وضع أطار تشريعي وطني للسلامة الحيوية في السودان

٩. المشروع الاستراتيجي لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن (١)

- مشروع إقليمي نفذته الهيئة الإقليمية للمحافظة علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ويضم كل من : السودان ، اليمن ، جيبوتي ، الصومال ، المملكة العربية السعودية ، مصر والأردن.
- من خلال هذا المشروع تم:
  - بناء خبرات وطنية تمكن من متابعة حماية الساحل السوداني من التلوث وفقاً للمهددات المتوقعة.
  - إجراء المسوحات لإنشاء بنك للمعلومات البحرية والبرية المتعلقة بالأنشطة البحرية.
  - الارتقاء بمعرفة ووعي المواطن المحلي المتعامل مع البيئة البحرية.

٩. المشروع الاستراتيجي لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن (٢)

- تم وضع آلية تنسيقية مع المؤسسات الحكومية الأخري العاملة في مجال الحياة البحرية.
- تم تأسيس ٣٢ نادياً بيئياً في مدارس مرحلة الأساس والثانوي بولاية البحر الأحمر وتم إنشاء وحدة تابعة لوزارة البيئة لمتابعة العمل من خلال جهود وطنية وفقاً لما أرساه المشروع.
- تم إعداد الخطة الوطنية لإدارة المناطق الساحلية في السودان.
- تم إعداد الخطة الإدارية لمحمية سنقنيب البحرية ولمحمية دنقناب البحرية المقترحة.
- تم إعداد خطة وطنية طارئة مكافحة انسكاب الزيت

٩. المشروع الاستراتيجي لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن (٣)

- وفرت الهيئة الحكومية لبيئة البحر الاحمر تمويل وقدره ٢٢٥ الف دولار (سبتمبر ٢٠٠٣م) لتنفيذ المشاريع الاتيه:

أ- مشروع نظام لرصد حالات الشعب المرجانية – تنفذه كلية علوم البحار والمصايد بجامعة البحر الأحمر.

ب- مشروع استزراع خيار البحر – ينفذه مركز أبحاث الأسماك ببورتسودان.

ج- مشروع تأهيل غابات القرم (المانجروف) – تنفذه الهيئة القومية للغابات.

٩. المشروع الاستراتيجي لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن (٤)

- برنامج لبناء القدرات ولرفع الوعي البيئي لبعض منظمات المجتمع المدني.
- قامت الهيئة بتمويل وقدره ١٢٠٠٠ دولار كمعدات حاسوب كاملة بمرفقاتها الى اربعة مراكز لأبحاث الأسماك فى الخرطو م- بورتسودان - سواكن ومحمد قول.
- يقوم المشروع الآن بإنشاء مكتبات بيئية فى عشرين مدرسة بولاية البحرالأحمر وقد تم شحن المواد والمعدات اللازمة لذلك.

١٠. مشروع مبادرة حوض النيل

- نجح السودان في أن يكون دولة مقر مشروع بيئة حوض النيل الإقليمي
- هو مشروع ضمن مبادرة دول حوض النيل والتي تضم ٧ مشاريع يتم تنفيذها في دول الحوض في مجالات مختلفة بتمويل قدره ١٢٢ مليون دولار
- وهذا المشروع أكبرها بتمويل قدره ٣٩ مليون دولار.
- وقد قامت أمانة المجلس وتحت الإشراف المباشر للوزارة بإيجار مبني للمشروع وإعادة تأهيله وقد بدأ العمل في تنفيذ المشروع منتصف ٢٠٠٤ والذي يستمر لمدة خمسة سنوات.

دور أمانة المجلس في التوعية البيئية والتدريب (١)

- أهم انشطة أمانة المجلس في مجال التوعية البيئية :
  - إقامة منبر سونا السنوي علي شرف الاحتفالات بيوم البيئة العالمي – العربي .
  - إقامة سمنارات ، ورش عمل علمية ومنتديات بيئية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والجمعيات الطوعية وذلك لبحث القضايا البيئية الملحة وإصدار نشرات دورية ومجلة البيئة.
  - عكس أنشطة الأمانة المختلفة من خلال أجهزة الاعلام المرئية ، المسموعة والمقروءة.

دور المجلس في التوعية البيئية والتدريب

- كما كثفت أمانة المجلس نشاطها التوعوي من خلال القطاع الرياضي حيث هنالك كأس البيئة ، وسباق الدراجات البيئي ...الخ.
- الاصدارات البيئية المختلفة ، المحاضرات والمعارض
- تدريب الكوادر وتنمية الموارد البشرية وتشمل تدريب خريجي الجامعات والمهنيين. وتضمين البعد البيئي في مناهج التعليم الجامعي بالتعاون مع بعض الجامعات (القضارف ، وادي النيل والأحفاد).
- إنشاء شبكة للمعلومات البيئية تم تنفيذ المشروع بنسبة ٥٠%

معوقات سير العمل (١)

- صغر حجم المبنى الحالي للامانة العامة ترتب عليه:
  - نقص في الكوادر المساعدة
  - اعاقة عمل المشاريع الممولة والتي تعتمد علي مبنى الامانة العامة في تسيير اعمالها
  - عدم اتاحة الفرصة للاجتماعات واللقاءات التنويرية والتوعوية والتدريب
  - سوء حفظ الاجهزة والمعدات
  - استقبال الوفود الزائرة للمنظمات والخبراء الاجانب
- عدم وجود ميزانية كافية للتسيير وتغذية جزء بسيط من الميزانيات المصدقة في أغلب الأحوال.
- عدم اجازة الهيكل حتى الان.
- عدم إلتزام الجهات المعنية بدفع الاشتراكات المستحقة للمنظمات والهيئات الدولية والتي يعتبر السودان عضواً فيها.

معوقات سير العمل (٢)

- عدم اكتمال قيام المجالس البيئية في عدد من الولايات.
- المجالس الولائية القائمة لاتجد الدعم الكافي وفي معظم الاحوال لاتجد اسبقية ضمن برامج العمل الولائي
- النقص في معدات تسيير العمل.
- عدم الإيفاء بالمكون المحلي للمشاريع الممولة أجنبياً.
- تعثر تطبيق كادر الباحثين يقف عقبة في جذب الكوادر ذات المؤهلات العالية التي يحتاجها المجلس أسوة بالعاملين بالجامعات والمراكز البحثية.